

العنوان:	النظم الرئاسية واستقرار الحكم في أمريكا اللاتينية
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	حطب، شيماء
المجلد/العدد:	مج18، ع70
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	أبريل
الصفحات:	83 - 88
رقم MD:	883168
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	HumanIndex, EcoLink
مواضيع:	أمريكا اللاتينية، النظم السياسية، الاستقرار السياسي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/883168

النظم الرئاسية واستقرار الحكم في أمريكا اللاتينية

① وشمس حطبي

مدرس العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة

مقدمة:

تمحور الجدل حول سمات النظام الرئاسي كأحد أنماط نظم الحكم، وما إذا كان يحمل في طياته جوانب للإخفاق في إدارة الصراع السياسي والاجتماعي. فكيف يمكن أن يكون لنمط محدد من المؤسسات -كمجموعة من القواعد الرسمية الحاكمة للعديد من التفاعلات والأدوار والاختيارات- تأثير مستقل على استقرار النظم السياسية؟

بدأ الحديث عن جدوى إقامة نظم رئاسية في أمريكا اللاتينية مع مقال لخوان لينز بعنوان «ديمقراطية رئاسية أم برلمانية: هل هناك من فارق؟». نشر المقال لأول مرة في عام 1984، وذلك لتوجيه العديد من الانتقادات لنمط الحكم الرئاسي وآثاره السلبية على استقرار الحكم الديمقراطي. وانطلقت منذ ذلك الحين النقاشات حول أفضل نظام للحكم لضمان استمرار الحكم الديمقراطي عقب اجتياح الموجة الثالثة للديمقراطية التي أدت إلى انهيار نظم الحكم العسكرية، والتي سيطرت على القارة طوال عقدى الستينيات والسبعينيات. فبدأ الحديث عن ضرورة التحول من النظم الرئاسية إلى البرلمانية. ففي البرازيل، وضمن أعمال اللجنة الدستورية عامي 1987 و1988، دار النقاش حول الإمكانيات الواقعية لإقامة نظام «شبه رئاسي» يكون فيه لرئيس وزراء منتخب من السلطة التشريعية إمكانية تقاسم السلطة مع الرئيس المنتخب من الشعب. وتكرر ذات الجدل في البرازيل مرة أخرى مع الاستفتاء الشعبي في 1993 حول شكل نظام الحكم وإمكانية الانتقال إلى نظام شبه رئاسي. وفي الأرجنتين، قام الرئيس راول الفونسين بتشكيل لجنة عليا لطرح مقترح بتعديل دستوري يتضمن الانتقال إلى حكومة برلمانية في 2001. غير أنه تم وأد تلك المحاولات لصالح استمرار النظام الرئاسي في البلدين.

واقع الأمر، لا يمكن الزعم بأن النظام الرئاسي نظاما إشكاليا في حد ذاته يولد أزمات للحكم. فمع إدراك جوانب القصور في أي نظام للحكم إلا أنه لا يمكن الجزم بأن هناك نظام صالح للتطبيق في جميع السياقات. ومن ناحية أخرى، لا يمكن وضع جميع النظم الرئاسية في سلة واحدة، فالتمييز لا يكون فقط بين النظام الرئاسي والبرلماني، بل هناك العديد من التباينات فيما بين النظم الرئاسية، والعديد من العوامل المؤسسية التي تتوقف عليها درجة استقرار وفعالية أداء هذه النظم، منها: الصلاحيات

الدستورية المخصصة للسلطة التنفيذية، ومستويات الصراع الاجتماعى والتنمية الاقتصادية، والنظام الحزبى والتفاعلات الحزبية كسياق مؤسسى أوسع يعمل بدخله النظام الرئاسى.

الصلاحيات الدستورية والسلطات الحزبية وأنماط النظم الرئاسية:

ترتكز أهم الانتقادات الموجهة للنظام الرئاسى على ثلاثة عوامل، أولاً: مدة الحكم المحددة *fixed term*، والتي يمكن أن تقود إلى نوع من الجمود فى التعامل مع الأزمات، وذلك لصعوبة إزاحة الرئيس من السلطة قبل انتهاء مدته الدستورية على النقيض من مرونة النظام البرلمانى حيث يتمتع رئيس الوزراء بسلطة حل البرلمان، والدعوة إلى انتخابات مبكرة لإنهاء أى أزمة، ثانياً: يتعين على الرئيس تشكيل حكومة ائتلافية فى حالة عدم تمكن حزبه من الفوز بأغلبية المقاعد البرلمانية، الأمر الذى يعرقل عملية تمرير المبادرات والمشروعات الرئاسية، ويضعف القدرة على فرض إرادة الرئاسة داخل ساحة البرلمان، نظراً لعدم قدرة الكتلة التصويتية للائتلاف على اتخاذ قرارات بأغلبية حاسمة. وهو ما دفع السلطة التنفيذية تاريخياً إلى تجاوز النصوص الدستورية على النحو الذى دفع المؤسسة العسكرية للانقلاب على الحكم. ثالثاً: الاستحواذ على الحكم، وتهميش المعارضة البرلمانية، وتغييب آليات تقاسم السلطة مع أحزاب الأقلية، فى حالة فوز حزب الرئيس بأغلبية المقاعد البرلمانية، وهو ما يمكن أن يقود إلى تأزم فى العلاقات بين المؤسستين التنفيذية والتشريعية فى ضوء الفصل التام بين السلطتين.

واقع الأمر، لا يمكن الفصل بين الانتقادات الموجهة للنظم الرئاسية فى دول أمريكا اللاتينية من ناحية، وبالسياق التاريخى والعوامل الاقتصادية الدافعة لعدم الاستقرار السياسى من ناحية أخرى. فالافتراض القائل إن نظام الحكم البرلمانى هو الأفضل لدول أمريكا اللاتينية، فى ظل إخفاق التجارب التاريخية للنظم الرئاسية غير واقعى لسببين، الأول: صعوبة الفصل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة لعدم الاستقرار من ناحية، والأزمات النابعة من الرئاسة كنظام للحكم، فى ظل هيمنة نظام الحكم الرئاسى على دول القارة فى أمريكا اللاتينية من ناحية أخرى. الثانى: لا يوجد تاريخياً أى نظام برلمانى قوى فى أمريكا اللاتينية مما يجعل من الدفاع عنه كنظام أفضل للحكم ومحفز للاستقرار السياسى أمر غير قائم على أدلة عملية وأسانيد واقعية. فعلى سبيل المثال، لا يمكن إلقاء اللوم على النظام الرئاسى فى سقوط حكومة سلفادور الليندى فى شيلى، والذى مهد للانقلاب العسكرى عام 1973، فأحدثت الاختلافات الأيديولوجية حول نطاق البرامج الاجتماعية وسياسات التنمية الاقتصادية استقطابات مجتمعية حادة أفسحت المجال بدورها للجنرال أوجستو بينوشيه للانقلاب على السلطة وتولى مقاليد الحكم. وهو ما يثير العديد من التساؤلات حول درجات الاختلاف فى فعالية الائتلافات الحزبية داخل النظم الرئاسية والبرلمانية، وما إذا كان يمكن لائتلاف برلمانى آنذاك تخفيف حدة الاستقطابات، والإتيان بنتائج مختلفة، خاصة مع ضعف وتفكك النظام الحزبى داخل الكونجرس.

فإلقاء الضوء على جوانب النقص فى النظام الرئاسى أو تعريفه بالتضاد مع مميزات النظام البرلمانى، يخفى العديد من التباينات بين النظم الرئاسية، وآليات عملها، ودرجات استقرارها، فيمكن رسم صورة أكثر دقة للتمايزات بين النظم الرئاسية بإلقاء الضوء على متغيرين أساسيين كمحددات لاختلاف مستويات قوة مؤسسة الرئاسة هما: صلاحيات الرئيس التشريعية، وعدد الأحزاب الفعالة:

البرلمان ودرجة الانضباط الحزبى:

ويمكن التمييز بين نوعين من صلاحيات الرئيس التشريعية:

صلاحيات استباقية *Proactive Power*: تمكّن الرئيس من أخذ زمام المبادرة لخلق أوضاع جديدة، وذلك من خلال سلطة سن قوانين بمرسوم رئاسى² دون اشتراط الحصول على موافقة

مسبقة من السلطة التشريعية. غير أن التوسع فى استخدام سلطات المرسوم التشريعى يشكل خطرا على عمل المؤسسات الديمقراطية والتوازن بين السلطتين، وهو ما أطلق عليه جيبيرمو أودونيل «ديمقراطية التفويض» Delegative Democracy، والتي تهمش دور السلطة التشريعية فى صنع القوانين وإقرار السياسات العامة، من خلال تفويض الرئاسة.

صلاحيات قائمة على رد الفعل Reactive Power : تمكّن الرئيس من الحفاظ على الوضع القائم، من خلال الاعتراض على مشروعات القوانين، وتوقيف تمريرها من المجالس التشريعية باستخدام حق الفيتو. وتعد سلطة الفيتو أضعف من سلطة المرسوم الرئاسى، حيث يمكن لأغلبية تشريعية تجاوز الفيتو الرئاسى، وتمرير مشروعات القوانين. وتتفاوت الأغلبية البرلمانية المطلوبة لتجاوز الفيتو الرئاسى من أغلبية بسيطة كما هو الوضع فى فنزويلا- تجعل منه مجرد محاولة من الرئاسة لإرجاء تمرير القانون- إلى أغلبية مطلقة (50+1 %) كما هو الحال فى البرازيل، وكولومبيا، والإكوادور، أو أغلبية الثلثين كما هو الوضع فى شيلى.

كما تؤثر ملامح النظام الحزبى فى عمل مؤسسة الرئاسة. فيؤثر عدد الأحزاب داخل المجالس النيابية، والقوة النسبية لحزب الرئيس إزائها، فى العلاقة بين السلطة التشريعية، والرئيس، ودرجة التوافق والانسجام بينهما. فيجد الرئيس صعوبات بالغة فى تشكيل حكومة ائتلافية، فى ظل انقسام نظام حزبى تعددى. وعلى الرغم من عدم وجود قيود على البرلمان -خاصة فى ظل سيطرة أحزاب المعارضة- لتجاوز مشروعات القوانين المقترحة من مؤسسة الرئاسة، فإن النظم السياسية فى البرازيل، وشيلى، وكولومبيا، وبيرو فرضت قيودا على الكونجرس منذ عام 1993، بمقتضاها لا يمكن للبرلمان تعديل أى بنود تم اقتراحها أو تعديلها فى الموازنة العامة من قبل الرئيس. وعلى الجانب الآخر، تستطيع مؤسسة الرئاسة تنفيذ أجندتها السياسية بسهولة مع تمتع حزب الرئيس بالأغلبية داخل البرلمان. وبالإضافة إلى المعيار العددي للأحزاب، تشكل درجة الانضباط الحزبى مستوى آخر لقوة أو ضعف مؤسسة الرئاسة. ففى أوضاع يتمتع فيها حزب الرئيس بالأغلبية، بينما لا توجد درجة من الالتزام بالخط الحزبى من قبل النواب، يصعب توقع طبيعة العلاقة بين السلطتين، ويتم تحييد ميزة القوة العددية لحزب الرئيس داخل المؤسسة التشريعية.

وتتراوح درجات الانضباط الحزبى من أحزاب منضبطة تشريعيا فى فنزويلا والمكسيك، من حيث الالتزام بالخط السياسى والأيدىولوجى للأحزاب عند التصويت، إلى أحزاب غير منضبطة تماما كما هو الحال فى البرازيل وكولومبيا. فتمتكن مؤسسة الرئاسة من تنفيذ برنامجها السياسى بسهولة، فى ظل درجة عالية من الانضباط الحزبى ودرجة أقل من الانقسامات الحزبية داخل البرلمان. وبذلك يحقق الانضباط الحزبى لحزب الرئيس أو ائتلافه، مع وجود كتل معارض من أحزاب الأقلية، التوازن المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، كما يفعل من آليات الفحص والرقابة على مؤسسة الرئاسة.

مستويات متفاوتة لقوة مؤسسة الرئاسة فى دول أمريكا اللاتينية:

يتمتع الرئيس فقط فى البرازيل، وكولومبيا والأرجنتين بسلطة التشريع بإصدار مرسوم رئاسى فى القضايا العملية، وفى صنع بعض السياسات. ففى البرازيل يتمتع الرئيس بسلطة إصدار فيما يعرف «بالإجراءات المؤقتة»، وهى مرسومات رئاسية تفقد صفتها إذا لم يتم تحويلها لقوانين خلال 30 يوم. وقد استخدم الرئيس كويبير دى ميبو هذه السلطات بكثافة بالغة خلال الأشهر الأولى له فى الحكم بين عامى 1990 و 1992، وتم تحويل معظم الإجراءات إلى قوانين، وكان أبرزها «خطة كويبير» للتحريك الاقتصادى. كما استخدمت الرئاسة فى كولومبيا هذه الصلاحيات على نطاق واسع

في الفترة من 1968 حتى 1991 في مجال السياسات المالية والنقدية. وعلى الرغم من فرض بعض القيود الدستورية لاحقا على هذه الصلاحيات، فإنه لا تزال مؤسسة الرئاسة تتمتع، في كولومبيا بسلطات إصدار مرسومات. وأخيرا في الأرجنتين، وعلى الرغم من إقرار هذه الصلاحيات دستوريا للرئيس فقط مع دستور 1994، فإن مؤسسة الرئاسة تمتعت بسلطات واقعية في إصدار قانون مرسوم طوال عقد الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات لتطبيق سياسات اقتصادية نقشفية، وتنفيذ برامج مؤسسات النقد الدولية للتكيف الهيكلي.

وتتوقف قدرة الرئيس لتفعيل صلاحياته التشريعية، بل والحاجة إلى اللجوء ابتداءً إلى استخدام سلطة التشريع بمرسوم، على التفاعل بين هذه السلطات الدستورية وقوة الرئيس الحزبية، وما إذا كان يتمتع حزب الرئيس بالأغلبية داخل الهيئة التشريعية. ففي البرازيل وكولومبيا، يتمتع الرئيس بصلاحيات دستورية واسعة في سن القوانين بمرسوم رئاسي، وصياغة الأجندة السياسية، غير أن القدرات الفعلية والواقعية لمؤسسة الرئاسة ضئيلة لتنفيذ هذه السياسات، وذلك لعدم وجود أغلبية حزبية مساندة للأجندة الرئاسية داخل الكونجرس. وفي هذه الأحوال، حاولت مؤسسة الرئاسة تجاوز المؤسسة التشريعية، الأمر الذي أعقبه نتائج وخيمة على استقرار النظام السياسي برمته. فقد أفرز المزج بين نمط الحكم الرئاسي وتفكك النظام الحزبي التعددي في البرازيل العديد من المعوقات أمام استقرار الحكم الديمقراطي. فلم يحز أي رئيس منذ عام 1950 أغلبية المقاعد التشريعية، مما أدى إلى احتدام الصراع بين السلطتين. وقد عمق من الأزمة غياب الانضباط الأيدلوجي لهذه الأحزاب، الأمر الذي يجعل من المساندة التشريعية للسياسات التنفيذية أمرا خاضعا لأهواء وتفضيلات النواب، وهو ما يؤثر في ديمومة تنفيذ السياسات والبرامج الرئاسية وتقويض دعائم المؤسسات الديمقراطية (وعلى رأسها الكونجرس والأحزاب السياسية).

أما في كولومبيا، فتدور الانقسامات التشريعية حول البرنامج الرئاسية في سياق نظام حزبي ثنائي، وليس تعدديا كالبرازيل. وعلى الرغم من السلطات الدستورية الواسعة المقررة لمؤسسة الرئاسة، فإنه لا يوجد رئيس في كولومبيا قام بتطبيق برنامج شامل للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 1974 إلى 1990. ففي حالات محددة نجحت الرئاسة في تطبيق برنامج إصلاحى جزئى وبشكل تدريجى. فركزت برامج الإصلاح حول زيادة الإنفاق العام لتحسين وتوفير الخدمات العامة في المناطق الحضرية. غير أن سيطرة النواب الريفيين على الكونجرس حالت دون تمرير التشريعات الإصلاحية، وتعديل مخصصات الموازنة العامة. فقد واجهت صلاحيات الرئاسة الدستورية للمبادرة بسياسات، معوقات فعلية لتمرير وتطبيق هذه المبادرات. ومما يعمق من المفارقة في حالة كولومبيا أن الدستور الجديد الذي تم إقراره في عام 1991 وعمل على تقليص سلطات الرئيس، قام أحد الرؤساء بنفسه بالمبادرة بمقترح التعديل، مستخدما سلطاته الاستثنائية في ظل حالة الطوارئ. ولا يمكن فهم هذا الفعل السياسي دون التركيز على علاقات القوة الحزبية والدور القياى لرؤساء الأحزاب التقليدية ومواقعهم في توزيع المنافع والخدمات ضمن نظم المحسوبية patronage. فواقعا تقوم قيادات الأحزاب السياسية بتقويض جزء من هذه السلطات التوزيعية إلى مؤسسة الرئاسة. وذلك على النقيض من حالة الأرجنتين، حيث قام الرئيس كارلوس منعم في عام 1989 بالتوسع في استخدام سلطات التشريع بمرسوم لمواجهة الأزمة التضخمية، وتطبيق برنامج اقتصادى شامل للإصلاح، والتكيف الهيكلي، وذلك في إطار درجة عالية من الانضباط الحزبي داخل حزبه (العدالة أو البيروني El Partido Justicialista (PJ)/Peronista).

وفى فنزويلا، وكوستاريكا، والمكسيك، لا يتمتع الرئيس بسلطات تشريعية للمبادرة بمرسوم رئاسي، غير أنه يتمتع بأغلبية حزبية داخل الكونجرس تمكنه من تطبيق الأجندة السياسية. ففي ظل درجة عالية من الانضباط الحزبي قبل وصول شافيز للحكم والقضاء على النظام الحزبي الثنائي فى فنزويلا فى أواخر التسعينيات، اعتمدت قوة الرئيس على حيافة حزبه الأغلبية التشريعية. بينما تمثل كوستاريكا النموذج الأبرز لنجاح النظام الرئاسي، ليس فقط لاستمرار الحكم الديمقراطي فى وقت انهيار أغلب النظم الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية إبان عقدى الخمسينيات والستينيات والتدخل الأمريكى السافر لقلب نظم الحكم ضمن توجهات سياساتها الخارجية لاحتواء الخطر الشيوعى بأمريكا اللاتينية، ولكن أيضا لوجود العديد من الضوابط المؤسسية للتعلم على أزمات النظام الرئاسي، مثل فرض قيود دستورية على النواب التشريعيين، إذ لا يمكن إعادة انتخابهم فور الانتهاء من مدتهم التشريعية، فضلا عن تقييد الفترة الرئاسية بفترة واحدة لا يمكن بعدها إعادة انتخاب الرئيس. فقرة الأحزاب فى انتخاب مرشحين للرئاسة وتجنيد كوادر حزبية وتأهيلها للمنصب هى الضمان الوحيد لاستمرار الأعمال بالضوابط الدستورية، فى ضوء عدم أهلية الرؤساء السابقين للترشح مرة أخرى للمنصب. وفى المكسيك، أخذت سيطرة مؤسسة الرئاسة على الكونجرس شكل الحكم السلطوى، فى ضوء هيمنة نظام الحزب الثورى المؤسسى على الحكم لما يقرب من سبعة عقود انتهت فى عام 2000. وعلى الرغم من اختلاف سياق الحكم بين كوستاريكا والمكسيك، غير أن هناك عدة قيود دستورية على المناصب العامة فى المكسيك. فلا يمكن لأعضاء الكونجرس إعادة الانتخاب لفترتين متتاليتين، كما أن الفترة الرئاسية مقيدة بمدة واحدة ولمرة واحدة فى الحياة لست سنوات *Sexenio*. وعلى النقيض من كوستاريكا، والسماح بمساحة حرة وواسعة من التنافسية بين الأحزاب (من خلال عملية الاقتراع العام)، وداخل الأحزاب (من خلال انتخاب الأحزاب لمرشحها للرئاسة)، يقوم الرئيس بالمكسيك باختيار من يخلفه داخل الحزب ليكون هو مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية اللاحقة، فى عملية عرفت تاريخيا باسم «إشارة الرئيس»³ *el dedazo*. وحالت سيطرة الرئيس على اختيار خليفته كمرشح للرئاسة دون بروز معارضة حزبية للرئيس، كما شككت سلطة الاختيار المطلقة ضمنا لاستمرارية السياسات الحزبية من إدارة إلى أخرى. فلا يستمد الرئيس بالمكسيك مصادر قوته من الصلاحيات الدستورية، وإنما من سلطاته الواسعة داخل الحزب الحاكم.

وأخيرا فى شيلي، لا يتمتع ائتلاف الرئيس داخل البرلمان بالأغلبية التى تمكنه من تمرير إصلاحات دستورية، أو سياسات اقتصادية ومالية إصلاحية. إلا أن السماح للرئيس بحق الفيتو، وبسلطة إصدار مرسوم تشريعى أديا إلى إحداث توازن فى العلاقات التشريعية-التنفيذية، وأسهم فى إمكانية حدوث توفيقات سياسية بين الائتلاف الرئاسي الحاكم وأحزاب المعارضة.

الخلاصة:

فضلا عن النصوص الدستورية، وصلاحيات الرئيس الرسمية، يشكل النظام الحزبي، والتفاعل بين مكوناته، الإطار المؤسسى الأوسع الذى يعمل فى إطاره النظام الرئاسي. هناك ملمحان أساسيان للنظام الحزبي ينبغى التركيز عليهما لتعميق الفهم بمصادر قوة وآليات عمل مؤسسة الرئاسة فى سياقات مؤسسية مختلفة. أولا: عدد الأحزاب، وفى حالة عدم وجود حزب أغلبية داخل البرلمان يتم تشكيل حكومة ائتلافية، وفى حالة عدم حيافة حزب الرئيس الأغلبية داخل الائتلاف ستكون هناك صعوبة فى تطبيق البرنامج الرئاسي وتنفيذ الأجندة السياسية. ثانيا: درجة الانضباط الحزبي، وهو ما ييسر من عملية التوقع بمواقع الأحزاب من قضايا وبرامج سياسية مختلفة فى علاقتها بالسلطة التنفيذية. فيشكل التفاعل بين صلاحيات الرئيس الدستورية والنظام الحزبي محكما هاما للمقارنة بين العديد من الأنماط المختلفة داخل نظم الحكم الرئاسية.

ولم تشكل التعددية الحزبية خطراً مستمراً على إمكانات وجود علاقة تعاونية وتوافقية بين السلطة التشريعية ومؤسسة الرئاسة. فبعد ما يقرب من نحو عقدين من التحول الديمقراطي بالبرازيل، وفي ظل أوضاع من التعددية الحزبية الهشة والمنقسمة وغير المنضبطة، نجح فيرناندو كاردوسو، ولولا دا سيلفا منذ عام 1995 في إقرار عُرف مؤسسى غير رسمى للتعاون بين السلطتين أطلق عليه «الرئاسية الائتلافية» *coalitional presidentialism*، حيث يلعب الرئيس دور رئيس الوزراء فى النظام البرلماني بتشكيل ائتلاف حكومي لتمثيل المعارضة. فمنذ عام 1995 وحتى عام 2000 حاز حزب العمال المعارض بقيادة لولا داسيلفا على ما يقرب من 25% - 30% من إجمالي المقاعد البرلمانية، وهو ما دفع الرئاسة إلى التحالف معه لتأمين كتلة تصويتية من المعارضة داخل البرلمان لصالح مبادرات الرئيس. كما قامت السلطة التنفيذية بتوزيع عدد من المناصب الوزارية داخل مجلس الوزراء على المعارضة.

وكذلك فى شيلي، فمع بدء عملية التحول الديمقراطي فى عام 1990، ورغبة الأحزاب السياسية فى تجاوز الاستقطاب التاريخي بين اليمين واليسار، والذي أفسح المجال للانقلاب العسكري فى عام 1973، قامت أحزاب يسار الوسط بتشكيل الائتلاف الحزبي الحكومي *Concertación* الذي تولى مقاليد السلطة منذ التحول وحتى عام 2010، وذلك عندما تولى سياسيتان بينيررا الحكم ممثلاً لليمين المحافظ، وتم استبدال الائتلاف نهائياً مع تشكيل ائتلاف الأغلبية الجديدة *Nueva Mayoría* فى 2013 مع وصول ميشيل باتشيليت للسلطة.

إذ يرتبط الحديث عن استقرار أو عدم استقرار النظام الرئاسي، ليس بكونه نمطاً للحكم بسمات مؤسسية وبنوية محددة، وإنما بالسياق التاريخي للانقسامات الطبقية والاجتماعية المؤسسة للنظم الحزبية فى أمريكا اللاتينية، ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً بكفاءة القيادة السياسية وقدراتها التوفيقية لإرساء علاقات تعاونية مع مؤسسات الدولة المختلفة.

المراجع:

- Juan J. Linz, «Presidential or Parliamentary Democracy: Does It Make a Difference?», in Juan J. Linz and Arturo Valenzuela, eds., *The Crisis of Presidential Democracy: The Latin American Evidence* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1994).
- Scott Mainwaring and Matthew S. Shugart. «Juan Linz, Presidentialism, and Democracy: A Critical Appraisal», *Comparative Politics*, Vol. 29, No. 4 (Jul., 1997), pp. 449- 471.
- Gary W. Cox and Scott Morgenstern. «Latin America's Reactive Assemblies and Proactive Presidents», *Comparative Politics*, Vol. 33, No. 2 (Jan., 2001), pp. 171- 189.
- Peter Smith. *Democracy in Latin America: Political Change in Contemporary Perspective*. (New York: Oxford University Press, 2005), pp. 156- 182.

الهوامش:

- 1- هناك معادلة رياضية لقياس عدد الأحزاب الفعالة *Effective Number of Parties* تقيس الأوزان النسبية لقوة وحجم الأحزاب داخل المجالس التشريعية وموقع حزب الرئيس بينها.
- 2- وهى تختلف عن اللوائح التنظيمية والإدارية التى تصدرها الرئاسة لتنفيذ القوانين التى تم تمريرها من البرلمان. كما تختلف عن سلطات الطوارئ التى تتمتع بها السلطة التنفيذية فى أوقات حرجة، ويتم فى أغلب الأحيان إساءة استخدامها والتوسع فيها.
- 3- المعنى اللغوي للكلمة هو الإشارة بالأصبع، وهى للدلالة على الاختيار الفردي للرئيس لمن يخلفه بمجرد الإشارة بإصبعه لشخص ما من أعضاء الحزب.